التطابق في الجنس بين الفعل والفاعل

د. حسين الزراعي
كلية الآداب- جامعة صنعاء

مقدمة..

نهدف من هذه الدراسة إلى رصد مظاهر التطابق بين الفعل والفاعل (و/أو الصفة وفاعلها) في سمة الجنس. كما تتوخى الدراسة مراقبة سلوك الجملة في الرتب المختلفة التي تأخذها نتيجة التطابق في الجنس وحده، أو التطابق في الجنس المختلط بسمات أخرى كالشخص والعدد. وسوف نتخذ من النظرية التوليدية في عمومها (الربط والعمل شومسكي (1981) إلى البرنامج الأدنى شومسكي(1995)) إطارا نظريا بغية التفسير لسلوك سمة الجنس gender feature وما يلزم عنه من تطابق فقير/غني بناء على تصور شومسكي(1995) والفاسي الفهري (1993) لمفهوم فقر وغنى السمات الإحالية. وسننطلق في كل ذلك من تصور النحو العربي لهذه الظاهرة وما أثارته من خلاف بين النحاة، على أن تكون المعطيات الموجهَ التجريبي لرصد هذه الظاهرة وصفا وتفسيرا.

أولا: تصور القدماء

عالج القدماء التطابق بين الفعل والفاعل أو الصفة وفاعلها في الجنس، في إطار ما أسموه بتأنيث الفعل للفاعل. فإذا تقدم الفعلَ اسمٌ[1]، مؤنث يربطه الضمير الفاعل(هو،هي..) بعد الفعل فالتطابق يجب أن يتم بين الفعل والاسم المؤنث قبله في الجنس، ولو كان الاسم المتقدم مجازي التأنيث[2]. والضمير الفاعل تعينه العلامة الملتصقة بالفعل كما في الأمثلة المدرجة تحت (1):

:(1)

1/أ: فاس لمعت بعلمائها. [م.س فاس[ف لمعت هي]]

[1] هذا الاسم تبعا للفاسي (1985) هو موضع (topic) وليس فاعلاً كما هو عند الكوفيين، وهذا التحليل مقارب لرأي البصريين في أنه مبتدأ. وانظر أيضاً المتوكل (1985) و (1986).

[2] انظر مصادر النحو العربي (باب تأنيث الفعل للفاعل) وانظر كتاب سيبويه، وانظر شرح ابن عقيل، ومغني اللبيب، وشرح المفصل لابن يعيش، وشرح كافية ابن الحاجب للإستراباذي.

1/ب: فدوى ألقت قصيدة عن الانتفاضة. [م.س فدوى [ف ألقت هي]]
1/ج: لمع (ت) فاس بالعلماء.
1/د: * فاس لمع بالعلماء.

في (1/أ) و (1/ب) يكون التطابق في الجنس واجبا Obligatory بين الفعل والاسم المتقدم أو الاسم المفكك (المبتدأ) Dislocated[3]، أما (1/ج) فالتطابق في الجنس بين الفعل وفاعله اختياري (Optional) لأن الفاعل مجازي التأنيث.

المقاربة بين تحليل القدماء والتحاليل الجارية لا تقتصر على العلاقة القبلية بين الفعل والاسم المفكك (المبتدأ من منظور تداولي)، بل أيضاً في كون ذلك الاسم (المبتدأ الواقع خارج الجملة) هو أقرب إلى أن يكون تفلتاً من كونه فاعلاً وذلك تجنباً لخرق المقياس المحوري(Theta Criterion) بمفاهيم اللسانيات التوليدية. [4]

يحدث هذا إذا كان (م.س) المؤنث متقدماً على الفعل، أما إذا تأخر عن الفعل فإنه يكون فاعلاً، وعندئذٍ يتم التطابق بين الفعل وفاعله وجوباً في الجنس الموسوم[5]، إذا لم يكن الفاعل مفصولاً عن فعله بفاصل، وكان مؤنثاً حقيقياً، غير مكسر، فهذه القيود Restrictions تمثلها (2).

:(2)

كتبت نازك قصيدة الكوليرا في1957.

أما إذا خرق قيدٌ من القيود السابقة فيكون التطابق في الجنس اختيارياً Optional ونمثل للقيود المخروقة بالبنى المدرجة تحت (3) بالنظر إلى القيود أعلاه على التوالي:

---

[3] التفكيك dislocation مصطلح استعمل للتعبير عن العناصر الاسمية الخارجة عن موقعها الأصلي في الجملة من قبيل المبتدأ وغيره. راجع في هذا الخصوص أحمد المتوكل (1986).

[4] المقياس المحوري : يقرّ بأن كل مركب اسمي (م.س) يتلقى دوراً ودوراً محورياً واحداً فقط، فإذا تتبعنا مذهب الكوفيين فإن المبتدأ (الفاعل) المتقدم على الفعل والضمير المستتر الذي يعود عليه يتلقيان دوراً محورياً واحداً (هو دور المنفذ)، وهذا خرق لمبدأ المقياس المحوري، راجع بهذا الخصوص شومسكي (1981) وما بعده.

[5] الموسومية markedness نعني بها وجود علامة تسم الجنس كما في العربية في مقابل عدم الموسوعية التي تعني وجود علامة معينة (الخصائص الكلية للغات). راجع بهذا الخصوص شومسكي(1970)، والفاسي الفهري (1990) و(1993).

(3أ):

3/أ: جاء (ت) إلى الرباط شاعرة المربد.(فصل الفاعل عن فعله بفاصل)

3/ب: سطع (ت) شمس الحرية. (الفاعل مؤنث مجازي)

3/ج: قال (ت) الفلاسفة. (الفاعل جمع تكسير)

(3ب):

3ب/أ: ما حاضر (ة) في المهرجان شاعرة القدس. (فصل الفاعل عن الصفة (اسم الفاعل - حاضر)).

3ب/ب: هل ساطع (ة) شمس الحرية. (فصل الصفة مؤنث مجازي).

3ب/ج: ما حاضرة (ة) الرجال. (فصل الصفة جمع تكسير).

في (3أ) فُصِل الفاعل (شاعرة) عن الفعل، وفي (3ب)، الفاعل (شمس) مؤنث مجازي، وفي (3ج) الفاعل (الفلاسفة) جمع تكسير. فما حدث في (3أ) وفي (3ب) بالنسبة للصفة وفاعلها على التوالي، هو الذي جعل من التطابق غيرَ ضروري في الجنس بين الفعل وفاعله أو الصفة وفاعلها على التوالي. وفيما يبدو أن اللغة العربية قد تخلت عن كثير من مظاهر اللاتطابق فيها خصوصاً في الجنس؛ حيث نجد في بداية تقعيد اللغة شيئاً من عدم ضبط الظواهر اللغوية ؛ ومن هذه الظواهر التطابقُ في الجنس[6]، فالنحو التقليدي لا يسمح بجمل مثل (4ب) و (4د) في حين يسمح بـ (4هـ) التي تعد أقل مقبولية (Acceptability):

(4):

4/أ: رجل صبور.

4/ب: * امرأة صبورة.

4/ج: فلسطين .جريح.

4/د: * فلسطين جريحة.

---

(6) يقول السغروشني في هذا الصدد في "القديم، اللغة العربية،كانت لا تطابق، أي أن الصفة لا تطابق لا جنساً ولا عدداً كقوله تعالى:(إن **رحمة الله قريب من المحسنين**) أما اليوم فالاستعمال الشائع (قريبة)[...] إذن فاللغة المعيارية اليوم انزاحت في بعض أساليبها عنها قديما،فالأسلوب القديم على حد تعبير السغروشني"أصبح في طريقه إلى الانقراض". أخذ هذا الطرح من محاضرات الأستاذ السغروشني لطلاب الدكتوراه1998/1999.

4/هـ: سطع الشمس.

مع أن ما يحدث في كثير من الدوراج اليوم، وما حدث للغة العربية من تطور وتسهيل لقواعدها يتنبأ بأن تطور اللغة يتجه نحو إغناء التطابق بين عنصرين خصوصاً في الجنس والعدد. فتراكيب مثل (4ج و 4هـ) أصبحت بالتدرج على درجة دنيا من المقبولية (Acceptability)، وتراكيب مثل(4/ب) و (4/د) أصبحت على درجة من المقبولية(Accessible).

ثانيا: طبيعة بعض اللواصق التي تخصص الجنس

في هذا القسم أتفحص بعض اللواصق المتصلة بالفعل، والتي تكون مخصِّصة لسمة الجنس وحدها، أو تذوب فيها سمات من بينها سمة الجنس، وهذه اللواصق قد تكون لها ارتباط بالزمن[7]؛ حيث ينتقي الزمنُ العلامةَ التطابقية المناسبة، فالتاء لها ارتباط بالزمن (+ ماض) والزمن (− ماض) من حيث أنها تلصق بالفعل الماضي على سبيل المثال، وينتج عن هذا الالتصاق انتقاء مورفيم الزمن (علامة الفتح).

سأركز في هذه الفقرة على صرفيتين(مورفيمين) يخصصان سمة الجنس الموسوم (المؤنث) وهما (مورفيم التاء الساكنة) و (مورفيم النون). وفي هاتين اللاصقتين أحصر النقاش، طلباً للوضوح في التحليل، وبين هاتين اللاصقتين فروق تظهر من خلال سمة الجنس المضمنة في (5):

(5):

5/أ: كتبتْ

5/ب: كتبْنَ

5/ج: يكتبن.

5/د: كتبت فدوى قصيدة.

[7] يفترض عبد القادر كنكاي(1994)أن الزمن ينتقي اللواصق اللازمة حسب زمن التصريف، وأجاري هنا هذا الافتراض.

مبدئياً يمكن الاستئناس بتفريق بسيط بين هاتين العلامتين ورد عند ابن يعـــيش[8]، وقد نسب للجرجاني: "التاء للتأنيث خصوصاً، والنون لا ترد للتأنيث خصوصاً، وإنما ترد على ذوات صفتُها التأنيث".

فالذي يُفهم من هذا التفريق أن النون تخصّص بالإضافة إلى التأنيث (ذواتاً)، وكلمة ذوات تتضمن (العدد) المستفاد من معنى الجمع، والذوات تعيّن الشخص، بالإضـــافة إلـــى العدد والجنس.

هذا التمييز بين العلامتين يبين أن(التاء) هي العلامة كونها لا تخصص إلا بـــسمة الجنس، والنون هي الضمير تبعاً لتحليل الضمير الوارد فـــي الفاســـي الفهـــري (1985، 1990، 1997، 1998)؛ حيث تكتمل إحالتُها بامتلائها بجميع السمات الإحالية (الشخص، العدد، الجنس) والتي تجعل من اللاصقة اسماً يتلقى الإعراب، وإنْ كان الشخص لا يتحقق إلا من خلال لاصقة الوجه (Mood) أوما يدعى بحروف (أنيت)، أما التاء فليست اسمية وبالتالي لا تتلقى الإعراب؛ إذ لو كانت تتلقى إعراباً لكانـــت (5 د) لا حنـــة لأن الفاعـــل الاسمي لن يتلقى عندئذٍ إعراباً وذلك تجنباً لخرق المـــصفاة الإعرابيـــة (Case Filter)[9]، كما أن التاء في (5 أ) ملتبسة بين العلامة والضمير، وهي إن كانت ضميراً فهذا يعني أن لها مدخلاً معجمياً مختلفاً عن (5 د): فمدخل كل من التاء الضميرية والتاء العلامـــة هـــو (6) و (7) على التوالي حسب الفاسي الفهري (1990):

(6) – ت:

جنس	=	مؤنث
عدد	=	مفرد
شخص	=	3
حمل	=	ضمير

(7) – تَ: جن : فا = مؤنث

---

[8] شرح المفصل:106/5.

[9] مبدأ المصفاة الإعرابية يقرأن كل (م.س) ظاهرٌ يجب أن يتلقى إعراباً واحداً، وفي حال اعتبار (التاء) فـــي (5 د) ضميراً اسمياً فإننا سوف نعطي للفاعل إعرابين، وهذا ما نعنيه بخرق المصفاة الإعرابية بمفاهيم اللسانيات التوليدية.

فالتاء في (5 د) ومدخلها المعجمي (7) بخلاف (5أ) لا تخصص إلا الجنس وحده بخلاف التاء في (5 أ ومدخلها(6) حسب ابن يعيش وجمهور النحاة وتبعاً لتحليل الفاسي (1985، 1990). وإذا كانت (النون) اسمية كما في (5 ج) فإن مدخلها المعجمي هو (8):

(8) ن: فا

عد	=	جمع
جنس	=	مؤنث
شخص	=	3
حم	=	ضم

وهي بهذا لاصقة ضميرية تتضمن صفة تحمل ذات القيمة ضم (pro) وهذا يسمى بافتراض الدمج (Pronominal Incorporation)[10]، في (الفاسي 1985 و1990) وهذا التمييز بين العلامتين يقوم على أساس افتراض الدمج الضميري.

1. فرضية الازدواج والدمج الضميري

إذا ذهبنا مع تحليل الازدواج الضميري كما هو في المفهوم المقدم في الفاسي (1985) فإن اللاصقة والضمير المنفصل يشغلان وظيفتين نحويتين تكون اللاصقةُ حاملةً لوظيفة تفريعية (فاعل) والضمير المنفصل يحمل الوظيفة الخطابية (بؤرة) وتكون لهما سمات إحالية مشتركة وبالتالي يكون التطابق بين الفعل والبؤرة من ناحية، وبين الفاعل والضمير الفارغ (البؤرة) من ناحية ثانية، والتأويل في هذه الحالة على أن الضمير الفارغ هو ما سمي عند القدماء (التوكيد المنفصل).

يدافع الفاسي (1990) عن تحليل يوحد بين فكرة الضميرية الشاملة وفكرة العلامة الشاملة التي يقول بها المازني من القدماء. وملخص هذه الفكرة أن أشكال المتصلات ملتبسة بين كونها ضمائر أو علامات. وهذا التحليل يدحض (إسقاط ضم) الوارد في (الفاسي 1985)، ويستدل بأن الضمير المنفصل يظهر في سياق معمول فيه ويسميه سياق التجرد، فلا يكون فاعلاً أو مفعولاً.

---

(10) لمزيد من التفصيل عن افتراض الدمج، انظر الفاسي الفهري (1990) الفصل الثالث،وكذلك عن افتراض العلامة في نفس المكان.

وهذا أدى إلى تعميم الفاسي (1985) الموضح في (9).

:(9)

9/أ: الضمائر المعمول فيها يجب أن تتصل بعاملها.

9/ب: الضمائر المنفصلة لا تظهر في مواضع معمول فيها.

إلا أن عدداً من وقائع اللغة العربية بينت عدم كفاية ذلك التعميم كالاستثناء المفرغ من قبيل (ما جاء إلا هو) وورود الضمير المرفوع مع الصفة التي تعمل فيه نحو (أضارب هو عمروا)، وسياق العطف على الضمير المنفصل على نحو (جاء هو وعلي)، فهذه الوقائع تبين أن الضمير المنفصل قد يظهر في مواضع معمول فيها، وهي التي دعت الفاسي (1985) إلى بلورة التعميم السابق في (10) على النحو التالي:

:(10)

الضمير يجب أن يتصل بعامله، ما لم يوجد ما يمنع ذلك.

2. افتراض العلامة الشامل

في هذا البحث سأحاول تطبيق افتراض العلامة[11]، الذي يعمم فكرة العلامة على كل الأشكال المتصلة بالفعل. ويتلخص افتراض العلامة في أن الأشكال الضميرية هي علامات وهذه العلامات وظيفتها تعيين Identification الضمير الفاعل الفارغ (Pro). وسأعتمد في هذا التحليل على النقاش الوارد في (الفاسي 1985) والفاسي (1990) أساساً.

بناء على ما تقدم أفترض أن الأشكال الضميرية هي علامات، والفاعل ضمير فارغ بناء على بعض معطيات العربية وعدد من الدوارج العربية، من بينها على سبيل المثال الدارجةُ المغربية والدارجةُ اللبنانية اللتان يتوارد فيهما التطابق مع المركب الفاعل. وتجنباً لخرق المصفاة الإعرابية (Case Filter) أو المقياس المحوري (Theta) (Criterion)[12] فإن ما هو على شكل ضمير يكون علامة، وأما الضمير فيظهر بعد العلامة،على النحو التالي (11):

:(11)

---

[11] هذا الرأي ينسب للمازني، انظر في هذا شرح المفصل:106/5.وانظر الفاسي (1990).

[12] هذا التحليل اقترحه ريدزي (1980، 1990) بالنسبة للإيطالية.وهذا الاقتراح مناسب للإيطالية لأنها لا تمتلك الفاعل التركيبي.وكذلك الأمر بالنسبة للدارجة المغربية التي يتوارد فيها التطابق والمركب الفاعل.

11/أ: جاءت هي

11/ب: جئن هن

فتحليل العلامة على هذا النحو يجعل من اللاصقة علامة، وهذه العلامة التاء في(11أ) أو النون في (11ب) تقوم بتعيين الضمير الذي يشغل مكان الفاعل، مع ملاحظة أن العلامة لا تعين الضمير إذا توارد مع المركب الاسمي (م. س) الفاعل (الفاعل اسم ظاهر)، فهناك توزيع تكاملي بين الضمير الفارغ الذي تعينه العلامة و(م.س) الفاعل ومن هنا يظهر لحن (12) و (13).

:(12)

* جئن هن الطالبات.

:(13)

* جاءت هي الطالبات.

3. إجراء التطابق وتسويغ الفاعل:

إذن يمكن أن يتم التطابق مع الفاعل في جميع السمات حينما يكون الفاعل ضميرياً فقط (كما في (11))، وحينما يكون الفاعل اسمياً يمكن أن يتم التطابق في جميع السمات بناءً على افتراض العلامة (قاما الزيدان)، ويمكن ألا يتم التطابق إلا في الجنس وحده (جاءت الأولاد) وهنا نورد ما جاء في الفاسي (114/1985) في معرض دفاعه عن إسقاط (ضم): "إن اختيار السمات الملصقة بالفعل للدلالة على الفاعل اعتباطيٌ ويختلف من لغة إلى لغة، أما السمات التي يستعملها إسقاط (ضم) أو الازدواج الضميري فليست اعتباطية في شيء لأنها تتحدد بجميع السمات".

ولكي نتعرف على طبيعة التطابق بين الفعل والفاعل في الجنس، ينبغي التدقيق أولاً في طبيعة اللاصقة التي تتصل بالفعل؛ هل هي مجرد علامة للتطابق أم أنها ضمير؟ وإذا كانت ضميراً فكيف سنميز ما هو ضمير مما هو علامة إذا كانت هذه الأشكال لا تخصص جميع السمات الإحالية التي تجعل من الأشكال المربوطة ضمائر؟

فيما يلي تظهر لائحة لأشكال التطابق الممكنة بين الفعل والفاعل والتي تخصص التطابق في الجنس والعدد. ومن خلال هذه اللائحة أحاول الخروج بتحليل موحد لهذه الأشكال المربوطة مستفيداً من الفكرة الواردة في الفاسي (1996)، وهي أن الفاعل سلسلة

من المركبات الاسمية. وقد حاولت توظيف هذه الفكرة لصالح افتراض العلامة وإن كانت قد وظفت لصالح افتراض الدمج في الفاسي (1996). فالعلامة تعين الضمير الفارغ الذي يشكل مع المركب الاسمي(م.س) سلسلة.

من ناحية أخرى نلاحظ أن الأشكال المربوطة في(14)، (15)، (16)، (17) لا تحمل جميع السمات الإحالية، التي تخولها الاسميةَ وتجعلها تتلقى الإعراب؛ وهي بمعنى آخر لا تحمل الإعراب إلا بالنظر إلى السلسلة التي تتألف من اللاصقة (العلامة) والضمير الذي تعينه، أو المركب الاسمي الذي يترك أحياناً أثراً يساهم في تكوين السلسلة.

(14):

14/أ: جاءت.

14/ب: جئن.

(15):

15/أ: البنت جاءت.

15/ب: البنات جئن.

(16):

16/أ: إن البنت جاءت.

16/ب: إن البنات جئن.

(17):

17/أ: جاءت البنات.

17/ب: جئن البنات.

17/ج: جئن هنّ.

بالنظر إلى (14)، (15)، (16)، (17). أفترض أن التاء والنون تسلكان سلوكاً موحداً فهما إما أن تكونا علامتين وإما أن تكونا ضميرين، وقبل ذلك أورد هنا تحليلاً للفاسي (1996) (محاضرات ألقيت على طلبة السلك الثالث) يفرق فيه بين نوعين من (التاء) التاء التي تكون علامة، والتاء التي لا تكون علامة.

ففي (17/أ) يبين الفاسي أن التاء كانت فاعلاً ثم التحقت بالفعل وتركت المركب الاسمي (م.س) خلفها، وهذا الأثر مع ما يوجد داخله هو الذي سيؤول على أنه موضوع

Argument (الفاعل). أما (14/ب) حيث لا يوجد (م.س)، فالأثر مع الفراغ يسند له موضوع ويؤول على أن النون جزء من سلسلة الموضوع (الفاعل).

ونجد أيضاً في الفاسي (1990) تمييزاً بين(14/ب) و (17/ج) فالنون في الأولى ضميرية ليتسنى للفعل أن يسند دور الفاعل، وفي الثانية ليست بالضرورة ضميرية تجنباً لخرق المقياس المحوري أو المصفاة الإعرابية.

أما في إطار التحليل الذي أتبناه وهو تحليل العلامة، فإن العلامة التاء أو النون تعين ضميراً فارغاً هو الفاعل ما لم يوجد، م.س، الفاعل. ففي (17/أ) من الواضح أن التاء علامة تخصص سمة الجنس، والمركب الاسمي هو الفاعل. وبالنسبة لـ (17/ب) ليس هناك ما يمنع سلامتها في افتراض العلامة[13]. وهي بنية لاحنة في افتراض الدمج لتعارضها مع مبدأ المقياس المحوري أو المصفاة الإعرابية.

ومثل هذا يصدق على (17/ب) حيث تعين النونُ الضميرَ الفاعل الذي يظهر مكان المركب الاسمي. ومن خلال هذا التحليل نجد أن هناك إمكاناً لوجود تطابق غني في رتبة (ف فا). ففي هذه الرتبة يمكن للتطابق أن يتم في العدد والجنس أو في الجنس فقط (Optional) بعكس الرتبة (فا ف) التي تحتم وجود تطابق غني بالضرورة

---

[13]افتراض العلامة يتفق مع بعض معطيات اللغة العربية وعدد من الدوارج العربية من بينها الدارجة المغربية والدارجة اللبنانية. والعربية الفصحى بناء على المعطيات الواردة عند القدماء وابن مضاء القرطبي خاصة، فابن عقيل على سبيل المثال يورد مذهب طائفة من العرب منهم بنو الحارث بن كعب و طيئ وأزد شنوءة وهو أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر مثنى أو مجموع أُتي فيه بعلامة تدل على التثنية والجمع فنقول:

1 _ قاما الزيدان. 2 _ قاموا الزيدون 3 _ قمن الهندات.

فتكون الألف والواو والنون حروفاً تدل على التثنية والجمع. ثم يسوق لنا عدداً من الشواهد وهي :

عبد الله بن قيس الرقيات : تولى قتال المارقين بنفسه وقد [أسلماه مبعد] وحميم

[يلومونني] – في اشتراء النخيل [أهلي] فكلهم يعذل.

أبو فراس الحمداني : نتج الربيع محاسننا [ألقحنها غر] السحائب

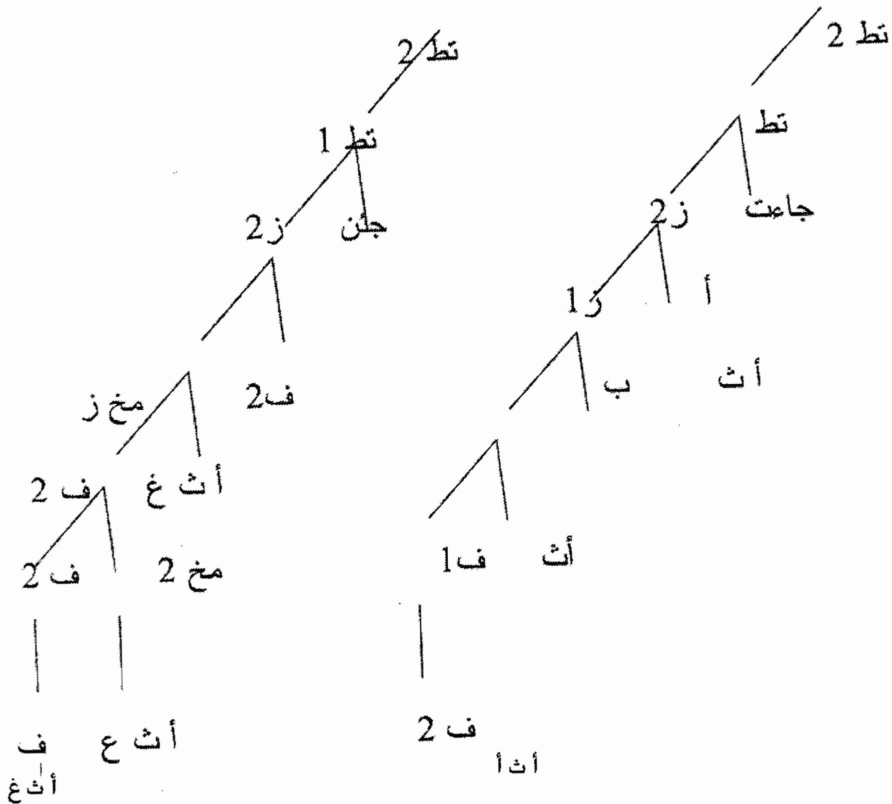
أبو عبد الرحمن بن عبد الله

[رأين الغواني] الشيب لاح بعارضي فأعرض عني بالخدود النواضر

[فأدركنه خالاته] فخذلته ألا إن عرق السوء لا بد مدرك

ومن الحديث الشريف << يتعاقبون فيكم ملائكة >> انظر _ لمزيد من التفصيل _ ابن عقيل : 468/1 ت : محي الدين عبد الحميد وانظر ابن مضاء في الرد، 104، وكذلك ابن يعيش، شرح المفصل : 106/5.

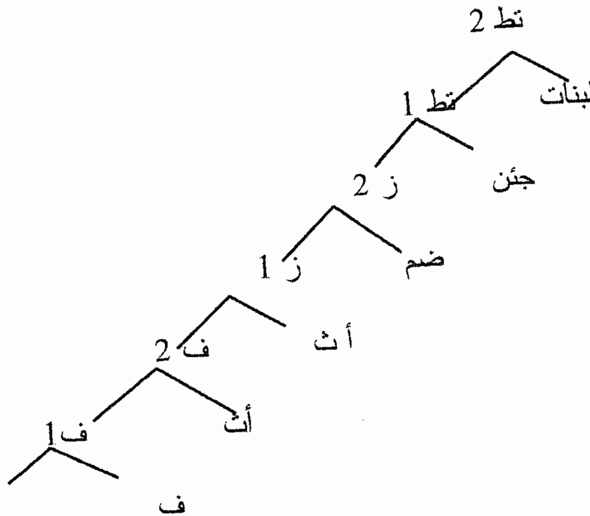
(Obligatory). وإذا كان الفاعل هو الضمير الذي تعينه العلامة فالتطابق يتم في الجنس والعدد بين الفعل والضمير وعلى هذا تكون بنية (14/أ) و(14/ب) هي (18/أ) و(18/ب).



في (18 أ) و (18 ب)، الفاعل هو ضم (Pro) الذي تعينه علامة التطابق التاء في الأولى، والنون في الثانية، والعلامتان تخصصان الجنس والعدد معا. وبما أن النون لا تحمل الشخص فإحالتها لم تكتمل، وبالتالي لا تكون ضميراً يولد في(مخ الفاعل) وإنما هي علامة تلتصق بالفعل بعد أن ينتقل الفعل نقلاً مكشوفاً (Overtly) إلى رأس التطابق (شأنها في ذلك شأن التاء). وبالنسبة لـ (17/أ) و (17/ب) الفاعل هو(Pro) الذي تعينه علامة التطابق التاء في الأولى والنون في الثانية، والعلامتان تخصصان الجنس والعدد معاً. وبما أن النون لا تحمل الشخص فإحالتها لم تكتمل وبالتالي لا تكون ضميراً يولد في (مخ الفاعل) وإنما هي علامة تلتصق بالفعل بعد أن ينتقل الفعل نقلاً مكشوفاً (Overtly)

إلى رأس التطابق. وبالنسبة لما يحدث (15/أ) و (15/ب) فاللاصقتان أيضاً تعينان الضمير الفاعل (Pro)؛ حيث يسوّغ في مخصص المركب الفعلي (فضلة تط). ويصعب القول إن م.س (البنات) أو(البنت) هي الفاعل وأتبنى هنا طرح الفاسي (1990) والمتوكل (1986/1985) وهو أن م.س تفكيك (Dislocation) إلى اليمين يحتل موقع المبتدأ أو الموضع (Topic) كما بينت أعلاه، ولو كان فاعلاً فإنه يصعب تفسير ما يحدث في (16/أ) أو (16/ب) حيث نجد أن م.س (البنت،البنات) لا يستطيع مقاومة العوامل الخارجية، والفعل لا يعمل فيه، أي أن التطابق بتعبير الفاسي (1993) لا يستطيع أن يحمي الفاعل من العوامل الخارجية (External Governors) كحروف التوكيد وأفعال القلوب، ومن هنا فالتطابق الغني لا يتم بين الفعل والفاعل وإنما بين الفعل و م.س الخارجي وبين الفعل والضمير الفاعل الذي يحيل على م.س. والتطابق هنا قبلياً أو بعدياً يتم في الجنس والعدد. وتكون بنية (15/ب) مشابهة لـ بنية (16/ب) في أن م.س ليس فاعلاً باعتباره معرضاً لتأثير العوامل الخارجية. ونمثل لهاتين البنيتين بالتشجيرة (19).

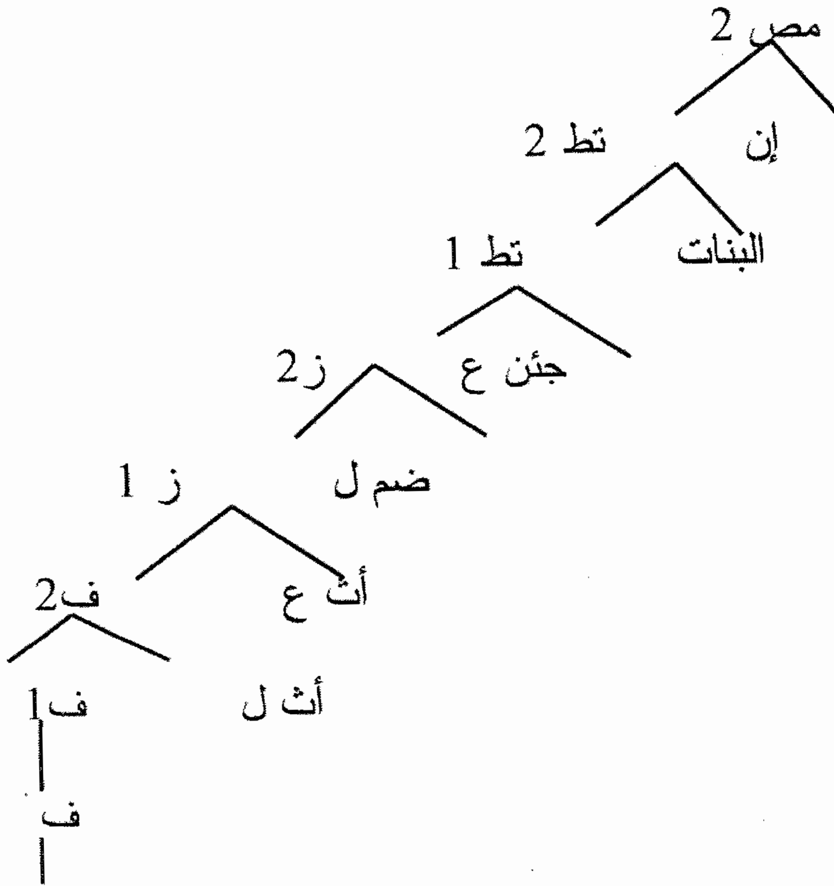
:(19)



فالبنات المولدة في مخ تط ليست فاعلاً لأن الفعل لم يعمل فيها، وإنما هي معمول فيها بالتجرد ويبقى الفاعل هو الضمير الذي تعينه العلامة وهنا نجد التطابق في الجنس

والعدد بين الفعل و م.س الواقع في مخصص التطابق وبين الفعل والفاعل الضميري. والبنية (20) توضح ذلك.

:(20)



نلاحظ من وجهة نظر هذه الدراسة(م. س) الواقع في مخصص التطابق في البنية (20) والواقع تحت تأثير (إن) ليس فاعلاً، وقيد المحلية (Locality Condition) يمنع ذلك.أما (17/ب) فلها بنية من قبيل(14/ب) والتي تمثلها (18/ب) باستثناء أن الفاعل اسمي في الأولى وضميري في الأخيرة. وهناك افتراض آخر يسمح به مبدأ التسويغ المتبادل (The Mutual Licensing) في الفاسي (1993)، فما جاء في (الفاسي 1996) يبين أن مبدأ التسويغ المتبادل يسمح بنقل الفاعل التركيبي إلى مخصص التطابق

ويبقى أثر المركب الاسمي، وهذا الأثر مع ما قبله هو الذي يكون الفاعل النحوي. فالفاعل في هذا الافتراض هو سلسلة تبدأ بالعلامة وتنتهي بالمركب الاسمي كالتالي :

:(21)

جاء + ن + هن + الطالبات.

فالعلامة تعين الضمير والضمير يعين المركب الاسمي. وهذا يتلاءم مع المقياس المحوري المصاغ في الفاسي (1996). كما يلي:

:(22)

كل سلسلة يجب أن يسند لها موضوع وكل موضوع يجب أن يكون محققاً في سلسلة. وبناءً على هذا الافتراض يمكن القول بأن (م.س) يسند له دور محوري ودور خطابي، دور محوري (الفاعل) ودور خطابي (المبتدأ). [14]

تبعاً لهذا التحليل يحدث التطابق الفقير في الجنس بين الفعل والفاعل، وقد يكون التطابق غنياً في رتبة (ف فا). أما التطابق القبلي فهو بين الفعل و م.س الموجود في مخ ت ط. والذي يحمل وظيفة تركيبية وأخرى خطابية وهذا التطابق يبقى دائماً غنياً في الجنس والعدد بالإضافة إلى الشخص، ويكفي الجنس لكي يكون التطابق غنياً.

(الفاسي 1996) (Distributing Features and Affixes) يبين أن الشخص قد لا يكون موضحاً حتى مع التطابق الغني. ف (23/ أ) لا تختلف عن (23/ب) بخصوص أن كلا منهما ليس له صرفة للشخص. [15]

:(23)

23/أ: كتب الأولاد.

23/ب: الأولاد كتبوا.

وكون (23/ب) لا تخصص الشخص فالتطابق الغني قد يتم بتخصيص الجنس والعدد فقط.

ثالثا: التطابق في الجنس والرتبة والإعراب.

1. الجنس والرتبة (Gender & Order)

---

[14] هذه الفكرة أساسها ما جاء في (الفاسي 1985) الممثل ب (ii)(جئن هن)، فاللاصقة تحمل وظيفة نحوية الفاعل والضمير المنفصل يحمل وظيفة خطابية (البؤرة).

[15] انظر الفاسي 1996(أبحاث لسانية (1-2) نوفمبر)

تعد اللغة العربية من لغات [+ إحالي] كما هو مبين في الفاسي (1990) فتكون [إحالي +1] عندما يتم التطابق بين الفعل والفاعل في جميع السمات الإحالية (الشخص، العدد، الجنس)، وهذا لا يتم إلا عندما يكون المركب الاسمي (م.س) على يمين الفعل وهذا هو التطابق الغني، أو التطابق الإحالي، الذي يعرفه معيار التطابق (AGR Criterion) في الفاسي (1993) بأنه يسوغ بموقعه م.س في مخصص التطابق. ويكون [- إحالي] عندما يتطابق الفعل مع الفاعل تطابقاً جزئياً في سمة الجنس، وهذا كله يضبطه مبدأ التسويغ المتبادل (The Mutual Licensing).الذي يمكن إضافته في هذا المكان أنه قد يكون هناك تطابق بين (م.س) الموجود في مخصص التطابق بين الفعل على نحو يشبه التطابق بين الفعل والفاعل البعدي، وسبق فيما تقدم أن ما يجري في (24) لا يعني أنه تطابق فقير في رتبة (فاف).

:(24)

24/أ: السيول تدفقت، الأمطار تساقطت، الكواكب انتثرت.

24/ب: الأولاد جاءت.

24/ج: تدفقت السيول.

إذا جارينا التحليل الذي يجري عادة في تراكيب مثل (24) وهو أن التطابق في هذه البنية تطابق فقير يخصص بسمة الجنس فقط، فسنكون أمام بُنى من قبيل (24/أ) حيث يصعب القول بأن ما يجري فيها هو تطابق فقير يخصص بسمة الجنس وحدها. وبالتالي يكون التطابق[- إحالي] في رتبة (فاف). والتفسير يعتمد على رأي النحاة القدامى ومن بينهم ابن يعيش، وعلى ما ورد في الفاسي (1985) وهو أن الجمع يكسب الاسم تأنيثاً، أو أن الجمع له تأويل المفرد المؤنث.

فجموع التكسير وخاصة ما لا يعقل منها [- عاقل] لها تأويل المفرد المؤنث، وعلى هذا فالعلامة التركيبية (التاء) في الفعل تحيل على المفرد المؤنث، و(م.س) له دلالة المفرد المؤنث التي تقابل نفس الدلالة في الفعل، وهذا من جهة يتوافق مع افتراض التناظر في السمات بين العناصر المتطابقة في اللغة العربية، ويجعلنا لا نقول بوجود تطابق فقير يفلت فيه العدد من الجنس، ومن جهة ثانية نؤكد على أن العدد والجنس سمتان لا تنفصلان في جميع العناصر المتطابقة في العربية.

وهناك وقائع في العربية تجعل الجمع الذي له سمة [− عاقل] لا يـضبط كـونَ التطابق القبلي يخصص أو لا يُخصص بجميع السمات الإحالية كما في (24).

والتراكيب في (25) تعطي تفسيرات متباينة:

(25):

25/أ: الكلاب جاءت.

25/ب: الكلاب جاءوا.

25/ج: الرجالات شمّرت عن سواعدها.

25/د: الجيوش تذمرتْ من قائدها.

فالجمع (− عاقل) في (25/أ) له تأويل المفرد المؤنث، وعلى هذا فالتطـابق فـي الجنس والعدد غير الموسوم كما بينت، و (25/ب) ليس لها سمة (− عاقل) بل لهـا (+ عاقل)، وإذا تأملنا كلمتي (الرجال، الجيـوش) فـي (25/ج). و(25/د) نجـد أنهمـا مختلفتان.

ومع أن (الرجال والجيوش) لهما سمة [+ عاقل] إلا أنها تسلك سلوك جمـع مـا لا يعقل في أنها تتطابق مع الفعل في الجنس والعدد غير الموسوم والسبب في ذلك أن الجمع له تأويل المؤنث ومتى كان له تأويل المؤنث يكون له أيضاً تأويل المفرد وهذا يقودنا إلى التعميم التالي:

(26):

الجمع الذي يؤول تأويل المؤنث، يؤول تأويل المفرد.

بناء على هذه النتائج فالتطابق القبلي أو البعدي إما أن يكون غنياً يخصص بالجنس والعدد الموسومين، أو يكونَ تطابقاً في سمة الجنس والعدد غير الموسوم، وهذا التطابق قد لا يكون فقيراً بم أن السمات في الفاعل توافق السمات في الفعل.

وهناك إلى جانب بعض وقائع اللغة العربية، كما سبق، عددٌ من الدوراج العربيـة، ومنها المغربيةُ واللبنانيةُ، تكون فيها سمات تطابق في الفعل موافقةً لسمات التطابق فـي الفاعل ونستوحي هذه الأمثلة من (بن مأمون 84).

(27):

27/أ: لولاد نعسوا.

27/ب: نعسوا لولاد. العربية المغربية

27/ج: نيموا لولاد. العربية اللبنانية

27/د: لولاد نيموا.

وكذلك بالنسبة للأمازيغية انظر (لعبدلوي (1997))

وإذا لم يكن هناك سمات أو لم يكن هناك تطابق\ (Null agreement)

فالتقابل يكون في السمات الفارغة[Φ −Features Φ] كالإنجليزية، والفرنسية ويُمثـل لهـا بـ(28).

:(28)

28/أ: جاء إلى الرباط ليلى

28/ب: جاء إلى الرباط أحمد

28/ت:Ahmed went and Liaila went

28/ث: Ali va et liaila va

2. الجنس والإعراب

تبعاً للفاسي (1993) و الرحالي (1990) والرحالي (2000)، للغة العربية تطابقان، فهناك تطابق غني تحت صرفة ضعيفة ذات طبيعة اسمية سمتُها [+ س – ف] في رتبة (فاف مف)، وآخر فقير تحت صرفة قوية ذات طبيعة غير اسمية (Non Nominal) فـي رتبـة (ف فامف).

والرتبة تحدد في البنية السطحية بناء على وسيط اتجاه الإعـراب المفتـرض فـي الفاسي (1990).

وفي رتبة (ف فا) يستطيع التطابق حماية الفاعل من العوامـل الخارجيـة وتبعـاً (للفاسي 1990) (الفاسي 1993)، فان م.س الفاعل يولد في مخصص الفعل وهو الموقع المحوري للفاعل، ثم يصعد إلى مخصص الزمن حيث يتلقى الإعراب هناك، ثـم يـصعد الفعل إلى التطابق ليتم التطابق في الجنس بين الفعل وفاعله.

وهنا ألاحظ علاقة اقتضاء بين الرتبة وإسناد إعراب الرفع للفاعل والتطابق فـي الجنس.وقد يكون التطابق في هذه الرتبة غنياً تبعاً لافتراض العلامة في الجنس والعـدد.

وإذا كانت الرتبة هي (فاف) في العربية فالتطابق يكون اسمياً يتلقى الإعراب بطريقة غير مباشرة.

(والفاسي 1993.1990) يبين أن رتبة (فاف) في العربية تختلف عن الإنجليزية والفرنسية التي تكون فيها الصرفة قوية بحيث يسند التطابق الرفع إلى فاعله.

بخلاف العربية التي لا يسند فيها التطابق الرفع إلا بامتصاص الإعراب (Case Absorption) من الزمن ثم يرث الفاعل الإعراب بعد انتقاله إلى التطابق والتطابق الاسمي ضعيف لأنه لا يستطيع حماية الفاعل من العوامل الخارجية (External Governers). ولا يمكن أن يسند إعراب الرفع للفاعل الوظيفي من مقولة تتلقى الإعراب (على حسب الزراعي 2003)، وهذا التطابق يتم في الجنس والعدد.

رابعا: الخاتمة

تضمنت النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة أن الرتبة الطبيعية للغة العربية هي(فاعل فعل مفعول)، ويلزم عن هذا أن اتجاه التطابق يتم من اليمين إلى اليسار بين الفعل والفاعل. أما التطابق الذي يتم من اليمين إلى اليسار فهو بين الفعل والاسم المفكك(المبتدا).

وقد تبنيت في هذا الإطار فرضية أن جميع أشكال المتصلات(الملتبسة بين كونها علامات أو ضمائر) بالفعل هي علامات أقرب من كونها ضمائر(فرضية العلامة الشاملة) وهذه العلامات تقوم بتعيين الضمائر. ويلزم عن هذا قبول تراكيب من قبيل(قاما الزيدان) على اعتبار أن العلامة الملتصقة بالفعل(الدالة على العدد المثنى) ليست ضميرا (فلا تتلقى إعرابا أو دورا محوريا)؛ فلا يخرق بموجب هذا الافتراض مبدأ المصفاة الإعرابية أو مبدأ المقياس المحوري.

كما تضمنت الدراسة التأكيد على طبيعة العلاقة المتداخلة بين العلامات ورتبة الجملة من ناحية، وبين العلامات والتصريف للزمن من ناحية أخرى، ثم بين العلامات والتطابق الفقير/الغني من جهة ثالثة.

وعلى هذا الأساس فإن التطابق الغني قد يتم في رتبة (ف فاعل مف) في اللغة العربية خلافا لما هو في الأدبيات الحالية.

المراجع العربية

1. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله العقيلي(ق.7هـ): *شرح ابن عقيل*.تحـ: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، ط.2. 1985.
2. ابن هشام الأنصاري،أبو محمد عبد الله جمال الدين(ق.8.هـ):*مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*.تحـ:مازن المبارك ومحمد علي حمد الله،دار الفكر،بيروت،ط.6. 1985.
3. ابن يعيش،موفق الدين يعيش بن علي(ق.7.هـ):*شرح المفصل للزمخشري*.عالم الكتب،بيروت.بدون ط.
4. الأستراباذي،رضي الدين(ق.7.هـ):*شرح كافية ابن الحاجب*.تحـ:إميل بديع يعقوب،دار الكتب العلمية،بيروت–لبنان.1998.
5. الرحالي محمد(1988) ظاهرة العطف في اللغة العربية، قضايا تركيبية ودلالية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في علم اللغة العام.
6. الرحالي،محمد(1999):بنية الإضافة وفحص الإعراب داخل المركب الحدي،ضمن المركبات الاسمية والحدية في اللسانيات المقارنة،منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب وجمعية اللسانيات بالمغرب،من ص:47–100.
7. الرحالي،محمد(2000): *الإعراب وبنية الجملة في اللغة العربية*.بحث لنيل دكتوراه الدولة في اللسانيات.كلية الآداب والعلوم الإنسانية–أكدال،الرباط.
8. رومان أندري(1994) في اختلاف جنس العدد وجنس المعدود المضاف أليه،الكليات والوسائط رقم(31).
9. الزراعي (2004) إعراب الجر والأنظمة الإعرابية عبر اللغات، دراسة تركيبية ودلالية صرفية، وزارة الثقافة والسياحة – صنعاء.
10. السغروشني،إدريس(1998–2003):برنامج المحاضرات الأسبوعي لطلبة السلك الثالث.
11. سيبويه،أبو بشر عمرو بن عثمان بن قمبر :*الكتاب*.تحـ:عبد السلام هارون،الهيئة العامة للكتاب،1977.
12. الفاسي الفهري (1985)، اللسانيات واللغة العربية،دار توبقال للنشر.

13. الفاسي الفهري،عبد القادر(1986): *المعجم العربي،نماذج تحليلية جديدة*.دار توبقال للنشر،الدار البيضاء.

14. الفاسي الفهري،عبد القادر(1990):البناء الموازي،*نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة*.دار توبقال للنشر،الدار البيضاء.

15. الفاسي الفهري،عبد القادر(1997):*المعجمة والتوسيط،نظرات جديدة في قضايا اللغة العربية*.المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء.

16. الفاسي الفهري،عبد القادر(1998):*المقارنة والتخطيط في البحث اللساني*.دار توبقال للنشر،الدار البيضاء.

17. الفاسي الفهري،عبد القادر(1999):عن التوارث في الحدود وبعض خصائص التسوير الكلي،ضمن المركبات الاسمية والحدية في اللسانيات المقارنة،منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب وجمعية اللسانيات بالمغرب-الرباط.ص:9-46.

18. القاسم،أبو محمد الحريري البصري: *شرح ملحة الإعراب*.تحـ:بركات يوسف هبود،المكتبة العصرية،صيدا-بيروت،1997.

19. كنكاي عبدالقادر(1994) الفصل بين التطابق والزمن في بنية الجملة العربية،الكليات والوسائط(31) أعمال مهداة للأستاذ إدريس السغروشني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية،الرباط.1999.

20. لعبدلوي رشيد(1988-1989) بنية العناصر الصرفية في اللغة الأمازيغية،حالة التطابق بين الفعل والفاعل،بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في علم اللغة العام.كلية الآداب، وجدة.

21. المتوكل أحمد(1985 أ) الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة- الدار البيضاء.

22. المتوكل أحمد (1985 ب) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة- الدار البيضاء.

المراجع الأجنبية

1. Benmamon(1984), Agreement, word order, and conjunction in some varieties of arabic.
2. Chomsky, N.:1970,Remarks on Nominalization. In Roderick, A. and others, *Reading in English Transformational Grammar.* Ginn,waltham, mass,pp.184-221.
3. Chomsky, N.: 1981, *Lecture on Government and Binding.* Foris, Dordrecht, New York.
4. Chomsky, N.: 1986a, *Knowledge of Language.* Praeger Publication, New York.
5. Chomsky, N.: 1995, *The Minimalist Program.* The MIT Press, Cambridge, Mass.
6. Fassi Fehri, A.: 1991/1993, *Issues in the Structure of Arabic Clauses and Words.* Kluwer Academic Publishers, Dordrecht.
7. Fassi Fehri, A.: 1998, Arabic Modifying Adjectives and DP Structures Revisited. *Linguistic Research* 3.2, 1-78.
8. Rahhali Mohammed.: (1996), Agreement and case and word order in standard Arabic, 1.2-31-82 :IERA :Rabat.
9. Ritter, E.: 1991, Tow Functional Categories in Noun Phrases: evidence from Modern Hebrew. In S. Rothstein ed., *Syntax and Semantics* 25, 37-62, Academic Press, New York.
10. Rizzi, L.: 1990, *Relativized Minimality.* Cambridge, Mass, MIT Press.
11. Stowell, : 1981,origins of phrase stractur , D.,MIT, Cambridg, Mass.

لائحة بالمصطلحات والرموز

ف : الفعل

م0ف: المركب الفعلي

ز: الزمن

م0ز: الزمن

تط: تطابق

م0تط: مركب التطابق

ضم: ضمير

حمل: الفعل

عد: عدد

جن: جنس(مؤنث/مذكر)

شخ: شخص(الأول والثاني والثالث)

فا: فاعل

مف: مفعول